



روسيا تنتقد توسيع التحقيق في كيمايو سوريا

■ موسكو / متابعات:

انتقدت روسيا ما وصفته بتحركات غربية لتوسيع تحقيق مزعم للأمم المتحدة في استخدام الأسلحة الكيماوية بسوريا، وقالت إن هذا التوجه يعرقل التحقيق.

وقالت الخارجية الروسية في بيان، ليس بوسعنا إلا أن نستنتج أن الأمانة العامة للأمم المتحدة تحت ضغط من دول معينة تبنت موقفاً غير بناء وغير متناسق، وأنها تعرقل بشكل أساسي التحقيق في تقارير خاصة عن احتمال استخدام أسلحة كيميائية في سوريا يوم 19 مارس، وهو الأمر الذي يمكن التحقق منه في هذه المرحلة.

وانتقدت موسكو خطوة الأمم المتحدة واصفة إياها بأنها «غير مقبولة ولا يمكن التسامح معها»، ودعت المنظمة الدولية إلى التصرف بناء على مبادئ «الحيادية».

وجاء الانتقاد الروسي رداً على رسالة قالت موسكو إن الأمم المتحدة أبلغت فيها الحكومة السورية عزمها توسيع نطاق التحقيق لتجاوز الحادث الذي وقع قرب حلب.

وأشار بيان الخارجية الروسية إلى أن الأمانة العامة للأمم المتحدة تسعى



إلى توسيع تفويض المفتشين للسماح لهم بالدخول إلى أي موقع في سوريا بلا قيود، والتحدث إلى جميع الأشخاص الذين يرى الخبراء ضرورة في سؤالهم واستخدام طائرات لنقل الخبراء.

وأضاف أن هذا النهج يذكر مسار التحقيق في وجود أسلحة كيميائية بالعراق والذي استند إلى بيانات خاطئة عن عمد وأدى إلى نتائج معروفة وفق البيان، في إشارة إلى الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام 2003.

ووصف المتحدث باسم الخارجية الروسية الكسندر لوكاشيفيتش نهج الأمم المتحدة في القضية بأنه سيأتي «بتناجح عكسية»، قائلاً إنه لا توجد معلومات بشأن أي حوادث أخرى تتضمن استخدام أسلحة كيميائية في سوريا.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون قال يوم 21 مارس الماضي إن منظمته ستفتح تحقيقاً مستقلاً في ما تردد عن وقوع هجوم بالأسلحة الكيماوية في سوريا في أقرب وقت ممكن.

واتهمت روسيا الشهر الماضي دولاً غربية بمحاولة استخدام التحقيق للإطاحة بنظام الرئيس بشار الأسد، وقال إن التحقيق لن يتسم بالموضوعية ما لم ينضم إليه خبراء من روسيا والصين إلى فريق المحققين.

14 OCTOBER

14 أكتوبر

www.14october.com

الإثنين - 8 أبريل 2013م - العدد 15735

5

في افتتاح المؤتمر الاقتصادي لـ «التيار الشعبي» المصري هيكل: الطريق إلى المستقبل مفتوح رغم المصاعب

■ القاهرة/ متابعات:

عقد التيار الشعبي المصري، مؤتمراً اقتصادياً، صباح أمس الأحد، بمركز إعداد القادة بالعجوزة، تحت عنوان "إفئاد الاقتصاد المصري.. نحو برنامج بديل"، والذي انعقد على مدار يومين ينتهي اليوم الاثنين، وذلك لتقديم أوراق وسياسات بديلة تساعد على المرور بمصر من الأزمة الاقتصادية التي تتربها في ظل النظام الحالي.

بدأ حمدين صباحي مؤسس التيار الشعبي، الجلسة الافتتاحية للمؤتمر بدعوة الحضور للوقوف دقيقة حدادا على أرواح شهداء الثورة، فيما افتتح المؤتمر بكلمة، تلاها كلمة للكاتب الصحفي الكبير محمد حسنين هيكل، وذلك في حضور عدد كبير من الباحثين والخبراء الاقتصاديين، وعدد كبير من صباحي وأعضاء مجلس إدارته، ومهمه الدكتور سمير مرقص المساعد السابق لرئيس الجمهورية، والمهندس أحمد بهاء الدين شعبان، ومن أعضاء مجلس أمناء التيار الشعبي، الدكتور جمال زهران، والمهندس باسم كامل، البرلماني السابق أمين إسكندر، وجمال فهمي وكيل أول نقابة الصحفيين، وحسين عبد الغنى، والعميد محمد بدر، والمنتج محمد العدل، والمخرج خالد يوسف، والمهندس محمد سامي.

فيما افتتح المؤتمر، بـ 7 مطالب رئيسية وهي ضرورة تعديل سياسة الشرطة، بما يوفر وجود جهاز يعمل على حفظ الأمن وخدمة الوطن وحفظ أمن المواطن، والقصاص العادل لشهداء الثورة ومصائبها، ويفتح الباب لمصالحة وطنية شاملة، وهي ضمن الشروط العامة لإنقاذ مصر مما هي فيه، وتحقيق أهداف ثورة يناير، والتوافق حول دستور وطني، عبر حوار جاد، بالإضافة إلى حكومة جديدة تفتح الباب أمام كفاءة ولوطنية تنهيه هيمنة الإخوان على الحكومات، وتعيين نائب عام يستعيد مؤسسة القضاء احتراماً واجبا أمين بقرار الرئيس عقب تعيين النائب الحالي - على حد قوله - وقانون انتخابات يضمن نزاهة الانتخابات.

وأكد مؤسس التيار الشعبي، سعيه من خلال المؤتمر الاقتصادي الاجتماعي الأول للتيار الشعبي، إلى تقديم رؤية جديدة، انطلاقاً من الوطنية، بهدف إعادة ترتيب الهرم الاجتماعي، بما يمكن الاستقلال الوطني الذي تسعى إليه، مضيفاً إلى أن الهدف من مصر بما فيه من اقتضايات حد مجتمعي وسياسي، وسلطة تعبر عن أحد مكونات المجتمع الذين تتخوفاً بثورة يناير، وحين وصلوا إلى سدة الحكم عجزوا أن يفوا بأهدافها وأحتياجات الشعب.

وأضاف صباحي: "أنا في ظل هذا الحكم تعيد إنتاج نظام الاستبداد الذي ثار ضده الشعب"، لافتاً إلى أن استبداد النظام يتجلى في الإعلان الدستوري الذي فرضه الرئيس مرسى لتحسين قرائنه، وفرض نائب عام، قائلاً: "النظام يصف نفسه بالاستبداد من خلال سلوكه وتصرفاته،

عيسى: إصلاح الاقتصاد مرهون بإسقاط الإخوان

وأشار المرشح الرئاسي السابق، إلى أن مخصصات التعليم والصحة مازالت على انخفاضها المزرى، قياساً بإجمالى الدخل في مصر، وغيرها من المجالات الاقتصادية، مضيفاً أن النظام يشجع في الحصول على قرض النقد الدولي، فيما يؤرق ملايين المصريين، لافتاً إلى أن مشروع الصكوك الذي تقدمت به الحكومة يدعو أنها ستوفر 10 مليارات دولار، مؤكداً أنه حال عجز الحكومة عن سداد مستحقات تلك الصكوك لمستحقيها، فإن ملكيات الشعب المصري تنتقل إلى أصحابها.

واستطرد صباحي قائلاً: "الشعب المصري يقاوم



ويشير إلى مستقبل قابل للوعود، وقابل للتحقيق، فذلك أكثر ما تحتاج له أمة عاشت ولا تزال تعيش حالة ثورية تحركها طموحات بغير حدود، مع ملاحظة أن السنوات الأخيرة من حياتها كلفتها الكثير من مواردها وإمكاناتها، حتى وإن لم تؤثر على إرادتها وتصميمها.

وفي السياق ذاته، استهل الدكتور حسام عيسى أستاذ القانون بجامعة عين شمس، كلمته في المؤتمر بكلمة وهي "إن الرئيس الشرعي الوحيد لمصر الذي أترف به هو حمدين صباحي، مضيفاً "ولذلك سأبدأ الجلسة بانتقاد صباحي".

وأكد أستاذ القانون بجامعة عين شمس، أن الحل للأزمة التي تتر به مصر الأوتوية تفيد للسياسة وأنه ليس هناك حل اقتصادي في ظل وطن منقسم حالة اللا دولة التي تعيش فيها مصر، لافتاً إلى ضرورة إيجاد عن مشروع وطني يلتف حوله كافة أبناء وفتات الوطن، مثلما كان الأمر في عهد ثورة عبد الناصر وعرابى حيث احتجاجوا أبناء الوطن جميعاً حول مشروع وطني، يهدف إلى تحقيق العدالة بين كل أبناء الأمة.

وأشار عيسى، إلى أن القضية المطروحة اليوم ليس أن نعطي للجماعة دليلاً على أن لدينا اقتصاديين عظاما يستطيعون أن يخرجونا من الأزمة الاقتصادية فأعضاء الجماعة أقاموا بيننا "دولة اللا شيء"، مضيفاً أنه لا سبيل لإصلاح اقتصاد البلاد في ظل النظام القائم، وشدد على أن الأوتوية يجب أن تكون بإسقاط جماعة الإخوان المسلمين.

بدوره، قال د. جودة عبد الخالق، القيادي بحزب التجمع: إننا نحاول بعث الطمأنينة للنفس، ولذلك اخترت عنواناً إلى الورقة التي سأقدمها بما يمثل رؤية جديدة لرؤية سياسية واجتماعية جديدة لمصر الثورة، في ظل غياب أي رؤية.

وأضاف القيادي بحزب التجمع، خلال كلمته بالجلسة الأولى في المؤتمر الاقتصادي، أنه من الخطورة ترك الاقتصاد المسألة، مؤكداً أن الاقتصاد المصري هو ضحية السياسة، موجهاً في الجزء الأول من الجلسة الأولى الذي يحمل عنوان "كيف يمكن إصلاح نظام الدعم والتحويلات ومكافحة الفقر"، حديثه إلى الرئيس محمد مرسى، وجماعة الإخوان المسلمين، وجبهة الإنقاذ الوطني، قائلاً: لم يبق من الوقت الكثير قبل أن تكون فجأة آثار انفجار مدو، في شكل ثورة جياح، منحدر من أن ثورة الجياح إذا انطلقت لن يستطيع أحد إيقافها ولن يكون هناك ناج، وستأكل الأخضر واليابس.

وشدد عبد الخالق، على ضرورة تنحي المصالح السياسية، والعمل على تحقيق مصلحة الأغلبية الساحقة للغلبة والمحطونين، قائلاً: أتح على كل من يدعي أنه لاعب في الساحة السياسية المصرية، أن يتأمل الأمور جيداً، ولا سبقي حالة الاحتقان القائمة، وفي تلك الحالة سيكون الحديث عن الاقتصاد شيئاً من الملو.

حول العالم

أميركا تؤجل اختبار صاروخ بسبب الأزمة الكورية

■ واشنطن / وكالات:

قال مسؤول كبير بوزارة الدفاع الأميركية (بنتاغون) إن الولايات المتحدة أجلت اختبار صاروخ كان من المقرر إطلاقه هذا الأسبوع من كاليفورنيا لتفادي أي سوء فهم أو سوء تقدير، في ضوء التوترات الحالية مع كوريا الشمالية.

وبالمقابل بث التلفزيون الكوري الشمالي صوراً لحظاهرات بشأن خرجت دعماً لقرارات النظام بشأن مهاجرات الجاهزية القتالية، وردد المظاهرون الذين كانوا يرتدون الزي العسكري هتافات تؤيد "زعيم البلاد"، كيم جونغ أون وتتندد بالولايات المتحدة.

وكان التلفزيون الكوري الشمالي الرسمي قد بث سابقاً صوراً لـ كيم جونغ أون وهو يوقع خطة استعداد لضرب الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية بالصاروخ، كما بث صوراً أخرى له وهو يحضر تدريبات عسكرية.

وكان الرئيس الأميركي باراك أوباما حذر كوريا الشمالية من أن تدخل التاريخ كتجنيح للشر.

في سياق الأزمة الكورية اجتمع رؤساء بعثات دول الاتحاد الأوروبي للتعهد في بيونغ يانغ لاتخاذ موقف موحد من مطالبية كوريا الشمالية للبعثات الأجنبية بحث احتمال إجلائها من البلاد في حال اندلاع حرب بشبه الجزيرة الكورية.

وتبحث الدول المعنية، وهي ألمانيا وبريطانيا والسويد وبنلندا ورومانيا والتشيك وبولغاريا، إجراء دبلوماسياً بينها، بعد تأكيد بيونغ يانغ أنها غير قادرة على ضمان أمن السفارات بدءاً من 10 أبريل الجاري.

واستقبلت ألمانيا الاجتماع بالإعلان أن سفارتها ستواصل عملها بهذه المرحلة على الرغم من التحذير الذي أصدرته سلطات كوريا الشمالية.

بدورها أعلنت الأمم المتحدة أنها

المستشفى لفترة ثلاثة أسابيع

تلقي العلاج من التهاب رئوي أيضاً، وعقب عملية جراحية لإزالة حصى المرارة.

وكان منديلا قد انسحب تدريجياً من الحياة العامة بعد انتهاء ولايته الرئاسية، وهو لا يزال يتمتع بشعبية واسعة واحترام فائق في بلاده وحول العالم.

يذكر أن مشاكل الرئتين ظلت تلاحق منديلا منذ إصابته بالنسل الرئوي عندما كان سجيناً سياسياً لمدة 27 عاماً بجزيرة روبن وأماكن أخرى.

وكشف جورج بيزوس، صديق منديلا، مؤخراً أن الأخير يعاني من فقدان للذاكرة في بعض الأوقات.

ماتا / وكالات:

فشلت إيران والقوى الدولية الكبرى -في ختام جولة تفاوض جديدة في كزاخستان- في إحراز تقدم على طريق حل أزمة الجناح النووي الإيراني، في ظل غياب الرعاية الصحية بالمنزل.

وكان أطباؤه تحذروا في وقت سابق عن تحسن تدريجي في حالته قبل اتخاذهم قراراً بمغادرته المستشفى الليلية الماضية.

ووصف المتحدث باسم الرئاسة بين إيران ومجموعة I + 5 (الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي والمانيا) إن الطرفين المتفاوضين لم يقدموا تنازلات حقيقية تسمح بحدوث تقدم جوهري.

أفريقيا

قال مكتب رئيس جنوب أفريقيا إن الزعيم نيلسون مانديلا (94 عاماً) غادر المستشفى عقب تعافيه من التهاب رئوي حاد بعد أن أمضى عشرة أيام في المستشفى، وسيستمر في متابعة الرعاية الصحية بالمنزل.

وكان أطباؤه تحذروا في وقت سابق عن تحسن تدريجي في حالته قبل اتخاذهم قراراً بمغادرته المستشفى الليلية الماضية.

ووصف المتحدث باسم الرئاسة بين إيران ومجموعة I + 5 (الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي والمانيا) إن الطرفين المتفاوضين لم يقدموا تنازلات حقيقية تسمح بحدوث تقدم جوهري.

الجيش المصري يرفض التعاون مع «حماس»

■ القاهرة/ متابعات:

قالت صحيفة «هارتس» الإسرائيلية إن المؤسسة العسكرية المصرية، لما لها من ثقل اقتصادي وأمني، تمثل ضغطاً يقلص من حدود سلطة الرئيس مرسى لإجراء مفاوضات مع حركة حماس وتحقيق تقارب أكثر.

وأوضحت الصحيفة أن إعادة انتخاب خالد مشعل هذا الأسبوع رئيساً للمكتب السياسي لحركة حماس لم يأت كمنفاجأة، على الأقل بالنسبة للمخابرات المصرية برئاسة اللواء رافت شحاتة، والتي مارست ضغوطاً شديدة لصالح هذه الخطوة وفقاً للصحيفة، بجانب مساندة حاكم قطر هذه الدولة التي أصبحت واحدة من حصون حماس المالية في أعقاب انقطاع علاقة المنظمة الإسلامية مع سوريا، وكذلك دعم العاهل الأردني الملك عبد الله الذي أقام في الأشهر الأخيرة علاقات جديدة مع مشعل.

ونقلت الصحيفة عما أسمته أحد المصادر المصرية قوله بأن «مشعل أصبح شخصية لا غنى عنه في هذا الوقت لأن لديه القيادة والقدرة للسيطرة على الأحداث على أرض الواقع، ولديه الكاريزما أمام منافسيه، المتمثلين في نائب مشعل موسى أبو مرزوق، ورئيس وزراء حماس إسماعيل هنية، ومع محاولة مصر تحقيق التقارب بين فتح وحماس، فإن مشعل شخصية رئيسية يمكنه تهدئة التطرفين في حماس الذين يشتون صرماً ضد نشاطه فتح، كما أن مشعل ليس ضد التفاوض مع إسرائيل بشرط ألا تجري من قبل الرئيس الفلسطيني محمود عباس بمفرده، وإذا كانت هناك انتخابات ستجري في فلسطين وتنفذ فيها حركة حماس مشعل أخرى، فإن الدول العربية تفضل أن ترى «مشعل» في السلطة بدلاً من أي من كبار الشخصيات الأخرى في الحركة.

وأوضحت هارتس أن وجود علاقة وثيقة بين رئيس المخابرات المصرية ومشعل لا يعني العلاقة بين حماس والجيش المصري تسير بهدوء، وذلك على عكس علاقة حماس مع الرئيس محمد مرسى، وساقطت الصحيفة مثلاً على ذلك بمواصلة الجيش المصري هدم الأبنية رغم المحادثات الجارية مع مشعل وهنية مع كبار ضباط المخابرات المصرية نهاية الأسبوع الماضي، لهدم الأبنية التي تربط بين قطاع غزة وسيناء. بعد تدبير نحو 250 الشهر الماضي، غمرت أنفاق مياه الصرف الصحي، وبعد تحديد أماكنها عن طريق الأقمار الصناعية، وربما بالتعاون مع الولايات المتحدة، كما أن العشرات من الشاحنات التي وصلت إلى منطقة الأنفاق لتفريغ بضاعتهم أجبرت على العودة إلى العريش مما أصاب تجار غزة وتجار مصر بخيبة الأمل، وأشارت الصحيفة إلى تصريح السيسى وزير الدفاع المصري بأن الجيش سيواصل نشاطاً واسعاً ضد الإرهاب في سيناء، وأن الجيش لا يحتاج لمعونة من حماس أو أي جهة أخرى لأنه قادر على مواجهة الإرهاب وحده، وأوضحت الصحيفة أن هذا التصريح جاء رداً على عرض مرة أخرى مساعدة مصر في إحباط تهريب الأسلحة عبر سيناء ومواجهة الهجمات الإرهابية.

وأوضحت الصحيفة أن رفض مسئولين في الجيش لقاء قادة حماس، والتمسك بمواصلة هدم الأنفاق، لا يأتي فقط لتحسين الأمن في المنطقة أو لتصفية حسابات مع حماس، بل أيضاً لحرص الجيش على التمتع بالتمويل الشعبي، لإظهار الجيش أمام «مرسى» بأنه المسئول عن تحديد أماكن وجود التهديدات الوطنية، وأنه وحده الذي يقرر كيفية التعامل مع هذه التهديدات، سواء المهربين في سيناء أو حتى المظاهرين في بور سعيد، وبهذا ترمس المؤسسة العسكرية الخط الفاصل بين فصاحيات القيادة السياسية والسلطات التابعة للقيادة العسكرية.

وأكدت الصحيفة أن «مرسى» يتعرض لضغوط ثقيلة ليس فقط من المعارضة، ولكن زاد من الانتقادات الموجهة ضد جماعة الإخوان المسلمين نشر تقرير حول قيام الإخوان بالتنسيق بتبرعات تصل إلى عشرات الملايين من الدولارات، وأن هذه الأموال يتم إيداعها في فروع البنوك والمؤسسات المالية في سويسرا، وإيطاليا، وجزر البهاما وعدد من الدول العربية، وأن واحداً من قياديين في جماعة الإخوان وهو يوسف ندا، أسس بنك الفتوى في جزر البهاما عام 1990، وهو على القائمة الأمريكية بسبب الاشتباه تورطه في تمويل هجمات 11 سبتمبر 2001 الإرهابية، وأوردت الصحيفة ما قاله المرشد العام السابق لجماعة الإخوان محمد مهدي عاكف، بأن الجماعة موجودة في 72 بلداً، وتقوم بنشغيل العشرات من المنظمات الخيرية في جميع أنحاء العالم، بما فيها الولايات المتحدة.

كلمات

حسن نافعة

حماس والإخوان والقضية الفلسطينية

هل أصبحت القضية الفلسطينية في وضع أفضل مما كانت عليه قبل هبوب رياح التغيير في العالم العربي؟ وهل أحدث وصول جماعة الإخوان المسلمين للسلطة في مصر نقلة نوعية في العلاقات المصرية- الفلسطينية يمكن استثمارها إيجابياً لصالح القضية الفلسطينية؟ تلك أسئلة يتعين أن نطرحها وأن نبحث لها عن إجابة دقيقة تسهم في تبديد اللغظ الدائر حالياً حول حقيقة العلاقة بين النظام الحاكم في مصر وحركة «حماس».

غير أن الإجابة عن هذه الأسئلة لن تكون أمراً سهلاً ما لم نسلم بجموعة من الحقائق الأساسية التي تحكم علاقة مصر بالقضية الفلسطينية، من ناحية، وبأصحاب هذه القضية، من ناحية أخرى. فإذا كانت القضية الفلسطينية بالنسبة للشعب الفلسطيني هي «قضية وجود»، نظراً لأنها تتعلق بأرض مسلووبة ويشعب مشرد، فإنها بالنسبة للشعب المصري «قضية أمن»، نظراً لما يمثله قيام دولة يهودية قوية على حدوده الشرقية من تهديد مباشر لأمنه الوطني، خصوصاً إذا كانت هذه الدولة تمتلك السلاح النووي. ولأن التسوية العادلة لهذه القضية لا يمكن أن تتحقق، من منظور الشعب الفلسطيني، إلا بعودة حقوقه الغنصبة كاملة، ومن منظور الشعب المصري إلا بإزالة كل ما يشكل تهديداً لأمنه الوطني، فمن الطبيعي أن يؤدي استمرار القضية دون حل إلى وجود منطقة مصالح مشتركة دائمة بين الشعبين المصري والفلسطيني، تتسع أو تضيق بحسب رؤية صناع القرار في كلا الجانبين لمصالحهما الوطنية.

وفي هذا السياق وحده يمكن فهم طبيعة الدور الذي لعبته مصر في تحديد مسار الصراع العربي- الإسرائيلي والمحاولات الرامية لتسويته، سلماً أو حرباً، والتي مرت بمرحل ثلاث يمكن تحديدها على النحو التالي:

الأولى: مرحلة الصدام العسكري بين جيوش نظامية، وفيها خاضت مصر جميع الحروب التي وقعت مع إسرائيل، إما منفردة: كما حدث في حرب 1956، وفي حرب الاستنزاف (1968 - 1970)، أو بالاشتراك مع آخرين: كما حدث في حروب 1948 و1967 و1973، التي اعتبرها السادات آخر الحروب. ويلاحظ هنا أن هذه الحروب جرت تحت راية مختلف النظم الحاكمة في مصر قبل وبعد ثورة يوليو، مما يقوم في حد ذاته دليلاً على أن القضية الفلسطينية هي قضية مصرية تتعلق بالأمن الوطني.

الثانية: مرحلة البحث عن تسوية سلمية للصراع المبادرة، ولكن دون تشاور مسبق مع الدول العربية المجاورة أو حتى مع منظمة التحرير الفلسطينية. فقد تمت على إبرام معاهدة سلام منفردة مع إسرائيل (1979)، ولم تتخرب فيها دول عربية أخرى رسمياً إلا بعد خروج العراق من معادلة الصراع مع إسرائيل، عقب استدرجه لغزو الكويت، وانعقاد مؤتمر مدريد. وقد شهدت هذه المرحلة إبرام اتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية (الرسولة 1994)، ثم تبعه اتفاق مع الأردن (وادي عربة 1995).

والثالثة: مرحلة العودة إلى الصدام العسكري بعد فشل محاولات التسوية، ولكن في مواجهة حركات المقاومة المسلحة، وفيها شنت إسرائيل حرباً على لبنان صيف عام 2006، فقد شنت إسرائيل حرباً أخرى على غزة، نهاية عام 2008 وبداية عام 2009، لتصفية حماس. ولأن العالم العربي انقسم على نفسه في هذه المرحلة إلى معسكرين: أحدهما داعم للمقاومة المسلحة والأخرى رافض لها، فقد وقعت مصر في زمن مبارك، ولأول مرة في تاريخها، إلى جانب المعسكر الراض للمقاومة المسلحة والمؤيد ضمناً لإسرائيل. ولأن النظام القديم في مصر كان بمثابة «كنز استراتيجي» لإسرائيل فقد كان من الطبيعي أن تشهر هذه الدولة بالقلق وأن تسعى لا ختباراً نوياً ترتبط به فكرياً وتنظيمياً وتعد امتداداً له. لذا فما إن تولى الدكتور مرسى زمام السلطة كرئيس جديد للدولة المصرية حتى قامت إسرائيل بشن حرب جديدة على قطاع غزة، لكنها سرعان ما تبينت أن النظام الجديد يستطيع، وربما يرغب، في أداء نفس الوظائف التي كان يقوم بها نظام مبارك، ربما بدرجة أكثر كفاءة، وأن بوسع إسرائيل تجبير العلاقة الخاصة التي تربطها بحماس لصالحها. فقد نجح النظام الجديد، وبسرعة فائقة، في إقناع حماس بضروقه وقفا إطلاق الصواريخ من قطاع غزة في مقابل تخفيف الحصار، وهو أقصى ما كانت تطمح إليه إسرائيل. وفي سياق هذه العلاقة الجديدة التي بدأت تنسج بين النظام الجديد في مصر، من ناحية، وبين الولايات المتحدة وإسرائيل، من ناحية أخرى، راحت قطاعات متزايدة من الشعب المصري تكتشف بوضوح تام أن حرص كل من جماعة الإخوان المسلمين وجماعة حماس على الانفراد بالسلطة والهيمنة عليها يفوق حرصهما على العمل على تحقيق أهداف الثورة في مصر أو أهداف المقاومة في فلسطين. وعندما راح التوتر يتصاعد في مواجهة جماعة الإخوان المسلمين في مصر، كان من الطبيعي أن ينعكس سلبياً على العلاقة مع حماس أيضاً.